الولايات المتحدة الأمريكية: من هم معتقلو غوانتانمو؟

استمارة حالة 2

5 معتقلين بحرينيين

الاسم الكامل: سلمان إبراهيم محمد آل خليفة

الجنسية: بحريني

العمر: 25

الحالة العائلية: متزوج، بلا أطفال. أحد أفراد العائلة المالكة البحريني

المهنة: طالب في جامعة الإمام ابن سعود، المملكة العربية السعودية

معلومات: في العام 2000، سافر سلمان آل خليفة إلى باكستان وفقد الاتصال بعائلته. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2001، اكتشفت العائلة من خلال صديق أنه قد جرى اعتقاله في كراتشي وتسليمه إلى سلطات الولايات المتحدة، التي نقلته إلى قندهار. ومن الواضح أن عائلته لم تعرف بنقله إلى خليج غوانتانمو إلا من خلال أحد البرامج الإخبارية لمحطة سي إن إن. وقد تلقت عائلته عدداً من الرسائل منه طلب منها في إحداها إرسال بعض الكتب إليه. وما زالت هذه الكتب عالقة في السفارة البحرينية في واشنطون، فلم ترسل إليه، ولا أعيدت إلى مرسليها

وتتلقى والدته حالياً العلاج في مستشفى للعلاج النفسي نتيجة لمشكلات تعرضت لها بسبب اعتقاله، بحسب ما قيل

."نريد أن يُفرج عن أخينا. وإذا كان هناك شيء ضده، فلماذا لا يقدمونه لمحاكمة عادلة

الاسم الكامل: عادل كامل عبد الله حجي

الجنسية: بحريني

العمر: غير معروف

الحالة العائلية: متزوج وله إبنة تبلغ من العمر 11 عاماً

المهنة: عمل في الدائرة المالية لوزارة الدفاع البحرينية لمدة 15- 20 سنة

معلومات: سافر عادل حجي إلى أفغانستان أثناء حرب أفغانستان. وفقدت عائلته الاتصال به إلى أن علمت باعتقاله في باكستان من صحيفة يومية بحرينية. وكانت المرة التالية التي عرفت العائلة عنه فيها شيئاً عندما تلقت رسالته الأولى من خليج غوانتانمو في أبريل/نيسان 2002. ثم تلقت العائلة بعد ذلك 10 رسائل منه، غير أن الأخيرة منها وصلت قبل 10 أشهر. ولم يسمعوا عنه شيئاً منذ ذلك الوقت. ومنذ اعتقال عادل، تعرض أخواه .للاستجواب من قبل وزارة الداخلية البحرينية، غير أنهما لم يعتقلا

وتضمنت الرسالة الأخيرة التي أرسلتها عائلته إليه صورة شخصية لأخته الصغيرة. ولم تتلق العائلة أي رد - .وتتساءل العائلة ما إذا كانت الرسالة قد وصلته

... لماذا لا يملكون أي حقوق؟ حتى الحيوانات لها حقوق أفضل منهم. لقد وضعوا في أقفاص كأنهم حيوانات" تصوروا، لماذا هذا"؟

الاسم الكامل: صالح عبد الرسول علي البلوشي

الجنسية: بحريني

العمر: 23

الحالة العائلية: أعزب، بلا أطفال

المهنة: طالب في جامعة المدينة، المملكة العربية السعودية

معلومات: قبل هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 في الولايات المتحدة، سافر صلاح البلوشي إلى باكستان. وتلقت عائلته مكالمة هاتفية منه أثناء وجوده في باكستان قال فيها إنه يعتزم العودة لاستئناف دراسته. بيد أن عائلته فقدت الاتصال به بعد 11 سبتمبر/أيلول. ولم تكتشف عائلته إلا في يناير/كانون الأول أو فبراير/شباط 2002، من خلال شبكة الإنترنت، أنه قد اعتقل في باكستان. ونقل بعد ذلك إلى سجن في أفغانستان. وإثر زيارة لخليج غوانتانمو قام بها وفد بحريني في مايو/أيار - يونيو/حزيران، تبيَّن أن صالح كان بين المعتقلين. وقد تلقت عائلته نحو 13 رسالة منه وقد أبلغت عائلة صالح منظمة العفو الدولية بأن أفرادها يتابعون الأخبار (التلفزيون، الصحف، الإنترنت، الإذاعة) لفترة 18 ساعة في اليوم بأمل سماع بعض الأخبار عنه.

"عائلتنا كلها تعاني. إن عدم معرفة مصيره يسبب لنا قلقاً شديداً"

الاسم الكامل: عبد الله ماجد صياح حسن النواينى

الجنسية: بحريني

العمر: 22

الحالة العائلية: أعزب، بلا أطفال

المهنة: طالب

معلومات: غادر عبد الله النواينى البحرين في سبتمبر/أيلول 2001. وفي ديسمبر/كانون الأول من تلك السنة تلقت عائلته مكالمة هاتفية من أحد معارفها قال فيها إنه قد اعتقل في باكستان، وإنه محتجز في كوهات. وحاول والده معرفة شيء عن احتجازه، ولكن بلا طائل. وفي يونيو/حزيران 2002، تلقت العائلة رسالة منه عن طريق الصليب الأحمر. حيث كان معتقلاً في خليج غوانتانمو. وقد وصل العائلة 12 رسالة منه، وتمكنوا من الرد على رسائله. ووصل آخر الرسائل في يوليو/تموز 2003. ولم يسمع عنه أي شيء منذ ذلك الوقتوأبلغت عائلته منظمة العفو الدولية أنها قد بعثت بأربع رسائل إلى عبد الله منذ يوليو/تموز. وقد أعيدت جميع الرسائل إليها من دون تفسير.

أين أبي"؟"

الاسم الكامل: عيسى علي عبد الله علي المرابطي

الجنسية: بحريني

العمر: 39

(الحالة العائلية: متزوج، ولديه خمسة أطفال (الأكبر 15، والأصغر خمسة

المهنة: كان يعمل جندياً لدى وزارة الدفاع البحرينية، وتحول في ما بعد إلى بقال

معلومات: سافر عيسى المرابطي إلى باكستان في أكتوبر/تشرين الأول 2001، ولم يتصل بعائلته بعد ذلك. وعلمت زوجته، عن طريق صديق، أنه اعتقل. وفي مطلع 2002، تلقت العائلة رسالة من الصليب الأحمر تقول إنه محتجز في أفغانستان. ونقل لاحقاً إلى خليج غوانتانمو. وقد تلقت عائلته نحو 10 رسائل منه – آخرها كان قبل خمسة أشهر. ولم يُسمع عنه شيء منذ ذلك الوقت.

ابن عيسى، البالغ من العمر خمس سنوات، لا يتوقف عن السؤال عن أبيه. وكانت آخر مرة شاهده فيها عندما لم يكن قد تجاوز سنته الثانية بعد.

خلفية

عندما زار موفدو منظمة العفو الدولية عائلة عيسى المرابطي في يناير/كانون الثاني 2004، كان أول من رحب بهم ابنه البالغ من

العمر خمس سنوات، حيث جاءهم راكضاً إلى الباب ومتسائلاً: "أين أبي"؟ فلا غرابة أن لا يفهم ابنه أين هو، ولماذا – فهو محتجز، في واقع الأمر، على بعد آلاف الأميال، في خليج غوانتانمو، القاعدة العسكرية للولايات المتحدة في كوبا، حيث يحتجز ما يربو على 650 شخصاً من دون تهمة أو فرصة للاتصال بمحام أو بأهاليهم أو بالمحاكم.

وعيسى واحد من ما لا يقل عن خمسة مواطنين بحرينيين محتجزين بصفتهم من "محاربي العدو" في القاعدة. وهناك على الأقل شخص واحد محتجز يحمل الجنسية البحرينية/السعودية المزدوجة. وقد التقى موفدو منظمة العفو الدولية، خلال زيارة قاموا بها في الآونة الأخيرة إلى البحرين، بأفراد عائلات المعتقلين الخمسة لمعرفة المزيد عن احتجازهم. وقد استقت المنظمة المعلومات والمقتطفات السابقة مباشرة من هذه العائلات.

واعتقل الخمسة جميعهم على أيدي قوات الأمن الباكستانية في أواخر 2001/أوائل 2002، وسلمتهم هذه لاحقاً إلى قوات الولايات المتحدة، التي نقلتهم إلى خليج غوانتانمو. وبعد شهور من القلق، وعدم معرفة أخبار أينائها، لم تعلم عائلاتهم باعتقالهم إلا بصورة غير مباشرة، إما عبر وسائل الإعلام، أو عن طريق وسطاء، وحتى من خلال الإنترنت.

وقد تلقت العائلات جميعاً رسائل عن طريق الصليب الأحمر أو بالبريد العادي، كما تمكنت من إرسال ردود عليها. ومما يبعث القلق لدى العائلات أن رسائل المعتقلين قد توقفت في الأشهر الأخيرة من دون تفسير. وبصورة عامة، اتسمت الرسائل التي وصلت بخلوها من أية تفاصيل تتعلق بظروف الاعتقال أو الحياة اليومية في غوانتانمو، مع أن البعض طلب من عائلاتهم المساعدة عن طريق الاتصال بسلطات الولايات المتحدة والسلطات البحرينية.

وقد زار وفدان أمنيان بحرينيان، على الأقل، خليج غوانتينامو للاجتماع بالمحتجزين ومناقشة وضعهم. وإثر هذه الزيارات، أبلغت عائلاتهم بأن الرجال يتمتعون بصحة جيدة. وأبلغت وزارة الشؤون الخارجية البحرينية إحدى العائلات أن حكومة الولايات المتحدة قد اقترحت إعادة الرجال إلى البحرين، شريطة أن يظلوا قيد الحجز. وقد رفضت السلطات البحرينية قبول ذلك نظراً لأن سلطات الولايات المتحدة لم تستطع تقديم توضيح للتهم التي تبرر استمرار احتجازهم. وما زال الوضع مجمداً. وعلى غرار ابن عيسى المرابطي، فإن جميع العائلات تريد سماع أخبار عن أقربائها. ومثلها مثل منظمة العفو الدولية، تريد أن يتمتع أبناؤها بجميع حقوقهم التي يكفلها لهم القانون الدولي، أي أن توجه إليهم تهم، وأن يُمكّنوا من الاتصال بمحامين، وأن يحاكموا محاكمات عادلة. وإلا فإنه ينبغي أن يطلق سراحهم فوراً.

خليج غوانتانمو – فضيحة لحقوق الإنسان

لا يزال مئات الأشخاص ممن ينتمون إلى نحو 40 جنسية مختلفة محتجزين من دون تهمة أو محاكمة في القاعدة البحرية للولايات المتحدة في خليج غوانتانمو، بكوبا، ودون أن تتاح لهم فرصة الاتصال بأي محكمة أو مستشار قانوني، أو تلقي أية زيارات من أهاليهم. ويمر المعتقلون، الذين حرموا من حقوقهم التي يكفلها لهم القانون الدولي ويحتجزون في ظروف يمكن أن ترقى إلى مرتبة المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بمعاناة نفسية شديدة. وقد جرى العديد من محاولات الانتحار بينهم.

وقبض على العديد من هؤلاء المحتجزين أثناء النزاع الدولي في أفغانستان، حيث بدأ نقلهم إلى القاعدة البحرية في يناير/كانون الأول 2002، تحت ظروف اتسمت بالقسوة. واعتقل آخرون في أماكن أخرى وسُلّموا إلى

سلطات الولايات المتحدة. وما زالت عمليات النقل المتفرقة إلى القاعدة، وإطلاق سراح البعض منها، مستمرة ، بيد أن العدد الحقيقي للمحتجزين وهوياتهم وجنسياتهم لم يعلن أبداً على الملأ.

ولم يُمنح أي من المحتجزين وضع سجين حرب، كما لم يمثل أي منهم أمام "محكمة ذات أهلية" لتحديد وضعه، الأمر الذي تتطلبه المادة 5 من اتفاقية جنيف الثالثة. وترفض حكومة الولايات المتحدة توضيح وضعهم القانوني، على الرغم من الدعوات التي وجهتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الصدد.

وتحتجز الأغلبية في وحدات ذات إجراءات أمنية فائقة، في زنازين صغيرة، لما يصل إلى 24 ساعة في اليوم أحياناً، ومن دون أن تتاح للمحتجزين أية فسحة تذكر لممارسة التمارين الرياضية خارج زنازينهم. ويُخضع هؤلاء أيضاً لعمليات استجواب متكررة، ولعدة ساعات متتالية في بعض الأحيان، ودون وجود محام، الأمر الذي يثير المخاوف من إمكان انتزاع بيانات منهم بالإكراه. واللجنة الدولية للصليب الأحمر هي المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي سمح لها بزيارة المعتقلين.

ومع انعدام الفرصة للاعتراض على قانونية اعتقالهم، واحتمال أن يستمر احتجازهم إلى أجل غير مسمى من دون محاكمة في مثل هذه الظروف، فإن ما يمكن أن يلحق بالمعتقلين من أذى نفسي يظل أحد بواعث القلق الرئيسية. وقد صرح وفد للجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه قد لاحظ "تدهوراً يبعث على القلق" للصحة العقلية "لعدد كبير من المعتقلين، وبأن حالتهم النفسية قد أصبحت "مشكلة رئيسية".

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2001، وقّع الرئيس بوش أمراً عسكرياً ينشئ بموجبه لجاناً عسكرية للمحاكمة تملك سلطة إصدار أحكام بالإعدام، وتتمتع قراراتها بالحصانة ضد الحق في الاستئناف أمام أية محكمة أخرى. وبالإضافة إلى عدم إمكان استئناف قراراتها، فإن هذه اللجان العسكرية تفتقر إلى الاستقلال، وتشكل قيداً على حق المتهمين في اختيار مستشاريهم القانونيين بأنفسهم، وحقهم في دفاع فعال. ومن شأن هذه المحاكم أيضاً قبول مستوى أدنى من الأدلة قياساً بالمحاكم العادية. ويمكن أن يتضمن هذا قبول أدلة انتزعت تحت التعذيب أو عن طريق الإكراه.

إن منظمة العفو الدولية تطالب بما يلي:

أن تضع حكومة الولايات المتحدة حداً للجحيم القانوني الذي وضعت فيه جميع المعتقلين

أن توجه إلى جميع المحتجزين تهماً محددة وتحوّلهم إلى محاكمات عادلة، أو أن تطلق سراحهم

أن يتاح لهم على نحو كامل الاتصال بالمحامين وبعائلاتهم

أن يعامل هؤلاء معاملة إنسانية ويمكّنوا من ممارسة حقوقهم

أن تبلّغ عائلاتهم على نحو مستمر بحقوقهم القانونية وبأحوالهم.